



حركة الإصلاح الوطني

EL-ISLAH

المكتب الوطني

# بيان



الترخيص لأصحاب الحق في عقد المؤتمر، وهما: رئيس الحركة، أو ثلثا أعضاء مجلس الشورى الوطني، ووفروا لهم الحماية الكاملة فبعد هؤلاء اجتماعا دام ساعتين ونصف تحت حماية النظام، ومنعوا جميع أصحاب الحق المذكورين في القانون الأساسي من حضور ذلك الاجتماع المسمى زورا مؤتمرا.

ورغم الطعون المقدمة من أصحاب الحق، التي تثبت بطلان الرخصة وعدم شرعية المؤتمر المزعوم، عمدت السلطة إلى منح تلك المجموعة رخصة المشاركة في الانتخابات باسم الحركة ومنعت ذلك عن رئيسها ومؤسساتها الشرعية.

2- إن العمل على فضح هؤلاء النفر للأمة واجب، والجد في كشف حقيقتهم لها أوجب لأنهم نكثوا العهد وغدروا بالإخوة وكذبوا على القيادة، وشهدوا شهادات الزور على المؤسسات، وعملوا على الوصول إلى ما وصلوا إليه بكل الطرق الخسيسة وهم اليوم إذ يتقدمون إلى الأمة طالبين تزكيتهما لهم باسم حركة الإصلاح الوطني، إنما يسعون لذلك باسم حزب ليس لهم ويريدون الوصول إلى مراكز ليسوا أهلا لها لتحقيق أغراض شخصية، والتحصن بامتيازات النيابة لمواصلة إلحاق الضرر بالمشروع والرجال الصادقين في الدفاع عنه والنضال من أجل التمكين له.

إن القوائم المقدمة من طرفهم قوائم مبنية على التعسف المذموم، والحقد الدفين والاستعداد السافر لمواصلة عمل الإثم والعدوان وليس لأصحابها من برنامج يخدم الأمة ويرعى مصالحها، وإنما برنامجهم الوحيد هو الولاء للمتأمرين في النظام والتقرب إليهم بمزيد من التآمر علينا والكيد لنا ووضع العراقيل في طريقنا.

إن الواجب الشرعي والمصلحة الوطنية والحزبية يدعونا للعمل من أجل الوقوف في وجه هؤلاء أصحاب الأغراض الدنيوية غير المشروعة، والجد في فضحهم وفضح مخازيهم حتى لا تتخدع الأمة بهم، والمكتب الوطني لحركة الإصلاح الوطني يعلن براءته من تلك القوائم ويدعو المواطنين إلى عدم التصويت عليهم حيا للمشروع والحركة ووفاء لمبادئها ونضال رجالها الصادقين.

**«وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على**

**الإثم والعدوان»**

رئيس الحركة

الشيخ عبد الله جاب الله

إن المكتب الوطني لحركة الإصلاح الوطني المجتمع تحت إشراف رئيسه الشيخ عبد الله جاب الله يوم الأربعاء 25 أفريل 2007 لمدارسة الوضع العام السائد في البلاد المقبلة على موعد للانتخابات التشريعية، يسجل على ضوء ذلك للرأي العام الحقائق التالية:

1. إن حركة الإصلاح الوطني تريد أن يكون نظام الحكم في الجزائر حائزا على رضى الشعب وملتزما بثوابت الأمة، قوانينه ممتدة من موروثها الحضاري وحقائق واقعه، قادرة على حماية ثوابتها وقيمها ورعاية حاجاتها وحاجات الأفراد في توازن وتكامل، وعلى توفير الأمن والاستقرار للأفراد والمؤسسات والهيئات، وصيانة حقوقهم الأساسية في الدين والنفس والمال والعرض والعقل، ويكون التداول على السلطة عن طريق الانتخابات حقا مضمونا في الدستور والقوانين وتقاليد العمل والنضال، وتتوفر لها الشروط القانونية والمادية والإعلامية التي تجعلها حرة ونزيهة، كما تتوفر على ضمانات حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية من التعسفات والتجاوزات فتتمتع الأحزاب والمنظمات والجمعيات باحترام كامل لاستقلاليتها، ويحوز النظام رضى الأمة ويفوز باحترامها وتعاونها، ولكن النخب النافذة فيه لا تزال مصرة على تكريس نظام سياسي واحدي في الجوهر تعددي في المظهر، ولذلك لما أطل موعد الانتخابات التشريعية وظهر لكل متتبع لأمر الحركة وأمر الأحزاب السياسية سعة انتشار شعبية الحركة (وانحسار شعبية بقية الأحزاب)، وغلب على الظن احتمال فوز الحركة وتقدمها في الانتخابات إذا دخلتها وهي مجتمعة الكلمة حول رئيسها ومتراصة الصوف حول مؤسساتها وبرنامجها، فقررروا الخروج بالمكر إلى العن فجمعوا كيدهم وأعلنوا في بادئ الأمر منع الحركة من المشاركة في الانتخابات بحجة أنها لم تعقد مؤتمرها العادي في آجاله القانونية، ثم أوحى إليهم النافذون منهم بمكر أسوأ من الأول فعمدوا إلى منح رخصة عقد المؤتمر إلى مجموعة من الأفراد، كانوا من إطارات الحركة ثم فصلوا منها من طرف مؤسساتها الشرعية وباحترام كافة إجراءات الانضباط القانونية المذكورة في القانون الأساسي والنظام الداخلي وذلك بتاريخ 14 ديسمبر 2004، وقد أكد القضاء فصل رأس تلك المجموعة بقرار قضائي نهائي صادر من مجلس قضاء الجزائر بتاريخ 06 ماي 2006، عمدوا إلى هؤلاء المنصولين تنظيميا وقضائيا فمنحهم رخصة المؤتمر باسم الإصلاح بتاريخ 01 مارس 2007، ورفضوا